



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥ / ٤ / ٣

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥ / ٦ / ٢٢

تاريخ النشر ٢٠٢٥ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

الاستراتيجية الصينية تجاه عالم الجنوب بعد عام ٢٠٢٠ (دراسة تحليلية)

The Chinese strategy towards the Global South after 2020: (An analytical study)

م.م. منار شاكر محمود

Assistant Lecturer. Manar Shaker Mahmood

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University/ College of Political Science

Manar.shaker@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229>

الملخص

ظهر مصطلح "الجنوب العالمي" في ستينيات القرن العشرين كبديل لمصطلحات مثل "العالم الثالث" و"البلدان النامية"، واستخدم للتأكيد على استقلالية هذه الدول وتحدي هيمنة الدول الغربية، ويشمل بلداناً في أفريقيا، أميركا اللاتينية، وآسيا، وأيضاً لتسليط الضوء على التفاوتات العالمية بين الشمال والجنوب. فالصين لا تخفي حقيقة امتعاضها من النظام العالمي القائم، والذي تصفه بأنه نظام قائم على الهيمنة الغربية الذي يعامل الدول الأخرى بازدواجية، إذ تؤكد الصين على أن هذا النظام فشل في حل الأزمات الدولية، مشددة على الحاجة إلى نظام جديد أكثر عدالة وفعالية.

على وفق ذلك نلاحظ أن الصين تسعى إلى تجاوز الغرب من خلال سلسلة من المبادرات التي اتخذتها لتحقيق تلك الأهداف، فترى الصين أنها أصبحت قوة عالمية وبالتالي تريد أن تنعكس طموحاتها وسياساتها وقيمها على النظام الدولي بالطريقة نفسها التي فرضت من خلالها الولايات المتحدة بصماتها على المؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فطموح الصين يتمثل إلى قيادة عالم الجنوب كاستراتيجية بديلة عن قيادة العالم وذلك عن طريق تقييمها للفرص والتهديدات التي تساعد في فهم تفاعلات البيئة الدولية، وهذا ما يقترب من استراتيجية الصين للتعامل مع دول عالم الجنوب كجزء من سياستها الخارجية.

الكلمات المفتاحية: "الاستراتيجية الصينية"، "عالم الجنوب"، "إعادة التوازن"، "قارة أفريقيا"، "الشرق الأوسط"، "النظام العالمي البديل"

Abstract

China does not hide the fact of its dissatisfaction with the global system, which it described as a system based on Western hegemony that treats other countries with duplicity, as China emphasizes that this system has failed in an international solution, stressing the need for a new, more just and effective system.

The term "Global South" emerged in the 1960s as an alternative to terms such as "Third World" and "developing countries", and was used

To emphasize the independence of these countries and challenge the hegemony of Western countries, including countries in Africa, Latin America, and Asia, and also to highlight Highlighting global disparities between North and South.

Accordingly, we note that China seeks to surpass the West through a series of initiatives it has taken to achieve these goals, China believes that it has become a global power and therefore wants its ambitions, policies and values to be reflected in the international system in the same way Through which the United States imposed its mark on international institutions after World War II, China's ambition is to lead the Global South as an alternative strategy to leading the world, through its assessment of opportunities and threats that help it understand the interactions of the international environment, and this is close to China's strategy for dealing with the countries of the Global South as part of its foreign policy.

Keywords: "Chinese strategy", "Global South", "rebalancing", "Africa", "Middle East", "alternative world order"

المقدمة

تتسم البيئة الدولية بالغموض والتوجس وما يرافق هذه البيئة من تعقيدات تجعل الدول الكبرى في تحسب مستمر نتيجة لحركة هذه المتغيرات، فهذه الدول تسعى الى توظيف الفرص والمتغيرات الجديدة التي تمكنها من مواجهة التحديات والتهديدات ولتحقيق مصالحها، وهذا ما يجعلها تراقب بشكل كثيف الاحداث الدولية وفقاً لاهتمامات هذه الدول والتي تتصل بعقيدتها الاستراتيجية. اذ ان ميزان القوة العالمية شهد تحولات عميقة في عالم سريع ومتغير، وأن القوة الأمريكية لا بدّ أن تواجه طموحات الصين، واستراتيجياتها، أو تتعاون معها في مناطق نفوذها التاريخية، في الشرق الأوسط وإفريقيا، فالصين تسعى الى توسيع نفوذها في منطقتين مهمتين في الجنوب العالمي وهما افريقيا والشرق الأوسط، وتأتي هذه المحاولات في وقت تستمر ديناميكيات القوة العالمية في التحول، حيث يُنظر إلى الصين على نحو متزايد باعتبارها منافساً للولايات المتحدة في المناطق التي يهيمن عليها النفوذ الأمريكي تاريخياً.

أهمية البحث: تحاول الصين على نحو متزايد وضع نفسها كزعيم ونصير للعالم النامي، باستخدام جهود مثل مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الحزام والطريق لتوسيع وجودها في الجنوب العالمي. وترتيباً على ما تقدم ترتبط أهمية البحث بمحاولة التعرف على التوجه الاستراتيجي الصيني حيال دول عالم الجنوب، وهل سيكون الجنوب العالمي هو بوابة الصين لبناء نظام عالمي جديد بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

هدف البحث: في ظل عالم اليوم وفي عصر المنافسة ما بين القوى العظمى، هذا الامر يجعل من صعود الصين واحد من اهم الظواهر والأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية في القرن الحادي والعشرين. فعلى مدى السنوات العديدة الماضية، بدأت الولايات المتحدة بإعطاء الأولوية لمنافسة القوى العظمى مع الصين، باعتبارها التهديد الأكبر للأمن القومي الأمريكي. وعلى نحو متزايد، تصف الولايات المتحدة الصين بأنها دولة منافسة في جميع المجالات الوظيفية. وتذكر الصين أيضاً أن المنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة آخذة في الصعود، وعليه يهدف البحث الى محاولة فهم سلوك الصين تجاه دول عالم الجنوب وبالأخص افريقيا والشرق الأوسط.

إشكالية البحث: ترتبط إشكالية البحث بأن الصين ومن الناحية الجيوبولتيكية تتعامل مع ثلاث مناطق رئيسية وهي كل من افريقيا، والشرق الأوسط، واسيا، وفي هذا المجال ان التساؤل المركزي الذي تبحث فيه الدراسة يتصل بطموح الصين الى قيادة عالم الجنوب كجزء ما استراتيجية بديلة او تكميلية لقيادة العالم؟ وهل تسعى الصين الى إيجاد نظام عالمي بديل عن النظام القائم بقيادة الولايات المتحدة الامريكية؟

فرضية البحث: يفترض البحث بأن محاولات القيادة الصينية لتعزيز القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية الصينية وتعزيز وجود الصين في منطقة الجنوب العالمي جاء من الرغبة الصينية بتحويل الصين لقوة عظمى، تقتزن بعد كل هذا بنتيجة طبيعية لا تنفصم وهي وقف حتمية ما يراه وهو جهود الغرب لاحتواء الصين. إلا أن استراتيجية الصين العظيمة تحتوي على مكون ثالث: وهو تأكيد الوضع المهيمن على نظام دولي مختلف للدول، فقيادة الصين لا يحاولون بناء مجال تأثير يضم الدول القريبة من مجالهم بل عالم الجنوب بما فيه من دول نامية.

ونجاح الصين في هذه المهمة هو بمثابة تأمين للتأثير الصيني على هذه المساحة الشاسعة وكذلك تقييد مجال التأثير الأمريكي على العالم.

ووفقاً لذلك فقد تقسم البحث الى ثلاث مباحث وعلى النحو الاتي: التوجه الصيني حيال عالم الجنوب، وركائز الاستراتيجية الصينية لقيادة عالم الجنوب، اما المبحث الثالث فقد تم البحث عن تحديات قيادة الصين لعالم الجنوب.

المبحث الأول: التوجه الصيني حيال عالم الجنوب

قد لا يكون من السهل في المجال الجيوبولتيكي الذي تفرض فيه الدولة مكانتها كقوة دولية طموحة دون قياس قابلية المجال الحيوي للاستجابة الى القيم التي يمكن نشرها في تلك المنطقة عبر تأثير جاذبية القوة الناعمة. فمن الناحية الجيوبولتيكية، تعد فرضيات الهيمنة على العالم غير ممكنة في ظل تحولات النظام الدولي وحركة المصالح بين القوى الرئيسية داخل النظام. هذا الامر شجع المختصين الى دراسة الاستراتيجيات الدولية، ومن بينهم جون ميرشايمر، والتفكير بالهيمنة الإقليمية بوصفها أحد المداخل التي يمكن عن طريقها فرض الهيمنة.

تشكل مناطق عالم الجنوب حلقة جغرافية ذات تقارب من الناحية الاقتصادية والقيم السياسية والاجتماعية، ففي عالم الجنوب هنالك توصيف لأهم الفروقات مع عالم الشمال، ومع استمرار تعامل الصين مع نفسها على انها من دول عالم الجنوب وهذا ما يمنحها فارقاً عن الولايات المتحدة الامريكية، اذ تسعى الصين الى توسيع نفوذها في الجنوب العالمي في وقت تستمر ديناميكيات القوة العالمية في التحول، حيث يُنظر إلى الصين على نحو متزايد باعتبارها منافساً للولايات المتحدة في المناطق التي يهيمن عليها النفوذ الأمريكي تاريخياً.

المطلب الأول: أهمية عالم الجنوب في الادراك الاستراتيجي الصيني.

اهتمت الصين بدول عالم الجنوب من أجل تحقيق اهداف جيوسياسية، ومن خلال الحوافز الاقتصادية والاستثمارية عملت الصين عبر هذه المحفزات على بناء تحالف جنوبي هدفه الأساس ان يكون مكافئاً للشمال. ووجدت الصين في بعض محاولاتها بعالم الجنوب نجاحاً، مثل محاولاتها في جهود التعاون العميقة مع عالم الجنوب لنزع الشرعية عما يطلق عليها الحزب الشيوعي الصيني ما تسمى "بالقيم العالمية الغربية".

ان الصين تفكر بطريقة جدية في اعتبارات النظام الدولي، هذا الاهتمام نابع من إدراك الصين ان القوى الأخرى لديها مصالح عميقة داخل النظام ومن الصعب تجاوزها دون مواجهة. فالمواجهة التي تفرضها المصلحة تمثل ضرورة بالنسبة للقوى الأخرى التي تتشارك معها الصين عمليات التفاعل داخل النظام، من هنا قامت الصين بالتعامل مع الدول وفقاً لمعطيات اقتصادية، فهناك علاقات اقتصادية كونتها الصين مع دول داخل افريقيا ودول في الشرق الأوسط ضمن التبادلات التجارية والمدلولات التي تتصل بالاقتصاد^١ لذلك تعد دول عالم الجنوب من المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية لما تتميز به من مكانة جغرافية وثروات طبيعية وقدرات اقتصادية، هذا ما جعلها ضمن مركزية الاهتمام الاستراتيجي الصيني، اذ باتت الصين تدرك ان وجود هذه المعطيات سوف تعزز من

استراتيجية صعودها اذا ما وظفتها بشكل هادف ومتعدد المستويات من خلال الانفتاح في علاقاتها مع هذه الدول وتعزيز التعاون والمصالح المشتركة وصولاً الى إقامة الشراكات الاستراتيجية.

تتبع أهمية دول الجنوب بالنسبة للإدراك الصيني من خلال محاولات الصين من تعزيز وتركيز دورها وضمن نواحي متعددة، فعلى المستوى السياسي تحاول الصين ان تكون طرفاً في الحوارات التي تتصل بالأزمات الأمنية والصراعات السياسية وهو ما حدث في الحالة مع الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية، فطبيعة المصالح التي تجمعها مع كلا الدولتين منحها فرصة مضاعفة في التأثير على مسارات قضايا الخلافات بينهما. اما من ناحية التأثير الاقتصادي فأن مبادرة الحزام والطريق ستمنح الصين قوة وأهمية مضافة من حيث تأثيرها الاقتصادي في مناطق عالم الجنوب، خاصةً بعد ربط المشروع بأكثر من مشروع بحري مما سيجعلها تتواجد في معظم مناطق التأثير في العالم.^٢ و تتعامل الصين من الناحية الجيوبولتيكية مع دول عالم الجنوب مع منطقتين أساسيتين وهما:

المنطقة الأولى: منطقة الشرق الأوسط: تلعب الصين دوراً مهماً في منطقة الشرق الأوسط على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني، وتركز الصين على علاقاتها مع الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية. وكانت الصين في السابق تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة ثانوية وقليلة الأهمية نسبياً، اما اليوم فيتخذ الشرق الأوسط حيزاً أوسع بكثير من أي وقت مضى في حسابات الامن القومي الصيني، وجاءت المصالح الاقتصادية لتكون الدافع الأساسي لبكين للاهتمام بهذه المنطقة، نتيجة تزايد اهتمامها على موارد الطاقة القادمة من المنطقة. وبالترزامن مع إطلاق الصين لمبادرة "الحزام والطريق" التي أعلن عنها الرئيس الصيني شين جين بينغ عام ٢٠١٣، أدرجت استراتيجية بكين للشرق الأوسط ضمن إطار جهود كبيرة لبناء حزام طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري ليربط الصين بالشرق الأوسط.^٣ على الرغم من عدم اعلان الصين عن استراتيجيتها في الشرق الأوسط ولان بكين لم تصرح علناً عن أي استراتيجية تخص المنطقة وذلك لرغبتها لتجنب أي خلافات في المنطقة ومحاولاتها للمحافظة على علاقاتها الجيدة مع دول الشرق الأوسط وعدم المخاطرة بالوضع القائم عن طريق إعلانها عن أي مواقف سياسية، اذ تحرص الصين على ان لا ينظر اليها على انها تتدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط او ان تتخذ مواقف واضحة بشأن مسائل إقليمية مثيرة للخلافات، ومع هذا الا ان الصين تأخذ المنطقة على محمل الجد من خلال تحديدها اهداف واضحة قائمة على أساس مصالحها. فللصين مصالح في الشرق الأوسط من أهمها الطاقة والامن والطموحات الجغرافية الاستراتيجية بالإضافة الى تعزيز وضعها الخارجية باعتبارها قوة عظمى، فتتمثل أهدافها ومصلحتها الرئيسية في الشرق الأوسط في استمرارها بالحصول على امن الطاقة، فنتيجة لنمو الصين السريع والملفت منذ سبعينيات القرن الماضي الى تزايد حاجتها للطاقة، فتزايدت أهمية النفط بالنسبة لها فأصبحت منطقة الشرق الأوسط المصدر الأول للنفط الى الصين.^٤

وضعت الصين مقاربات طموحة وحذرة في نفس الوقت تجاه منطقة الشرق الأوسط، فوسعت الصين ومنذ سنوات متعددة نطاق نفوذها، لتمثل اليوم شريكاً اقتصادياً رئيساً لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك لانخراطها بنشاطات في مشاريع البنى التحتية في المنطقة والانتقال الى الاقتصاد الأخضر من خلال مبادرة الحزام والطريق، بالإضافة الى التطوير التكنولوجي المشترك مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، وقد زودت

المنطقة حوالي نصف اجمالي واردات الصين من النفط الخام في العالم ٢٠٢٣. وفي ظل استمرار هيمنة المصالح التجارية، توسع انخراط الصين الإقليمي بشكل مطرد وحذر ليشمل الدبلوماسية والأمن، لتعلن بكين في عام ٢٠٢٢ عن بنيتها الأمنية الجديدة للشرق الأوسط والتي تشكل اطاراً يعزز الأمن المشترك والتعاوني المستدام، كما زار الرئيس الصيني شي جين بينغ المنطقة في أواخر العام ٢٠٢٢ عندما عُقدت أول قمة صينية عربية وصينية خليجية في المملكة العربية السعودية، لتشرف الصين في عام ٢٠٢٣ على عودة العلاقات الدبلوماسية بين كل من إيران والسعودية.^٥ وفي ضوء هذه المصالح المتنامية ما بين دول منطقة الشرق الأوسط والصين، من الطبيعي ان تضطلع الصين بدور أكثر نشاطاً بسبب ما تمتلكه المنطقة بأهمية حيوية بالنسبة الى الصين لمواردها من الطاقة وموقعها الجيوستراتيجي، وذلك هو سبب اهتمام القيادة الصينية المتزايد بالمنطقة.

المنطقة الثانية: قارة افريقيا: وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية من ناحية الاستثمار والتبادل الاقتصادي. فهي منطقة تستهدفها الصين لتعزيز من قدرتها من حيث توجيهها لبناء علاقات جادة وتنقل بشكل تدريجي الى التنمية ودعم المساعدات.

اجتذب الوجود الاقتصادي المتنامي للصين في إفريقيا على مدى العقدين الماضيين قدرًا كبيرًا من الاهتمام؛ حيث إن الزيادة السريعة في مشاركة الصين الاقتصادية وحضورها السياسي في إفريقيا يعتبران أهم تطور في قارة إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، وتهيمن سرديتان على دوافع مشاركة الصين في إفريقيا: الأولى ترى في الدور المتنامي للصين في إفريقيا جزءًا من التدافع الجديد على الفرص الاقتصادية والموارد الاستراتيجية، وخاصة النفط وبعض المعادن، وتشدد الثانية على أن طموحات الصين السياسية في إفريقيا جاءت لكي تتحدى النفوذ الغربي في المنطقة.^٦

لا شك أن الحصول على الموارد، يلعب دورًا مهمًا في مشاركة الصين الاقتصادية في إفريقيا، ولكنه ليس التفسير الوحيد لعلاقتها مع المنطقة، والتي تختلف كثيرًا عما قد يوحي به ذلك. إذ ان النمو الهائل للعلاقات الصينية الافريقية أدى الى اثاره المخاوف الامريكية إزاء دور الصين في افريقيا، خاصةً ان نمو الدور الصيني في افريقيا جاء سريعاً وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. فترى الحكومة الصينية والجهات الفاعلة التجارية في داخل الصين ان هنالك ثلاث مصالح اقتصادية مبدئية في افريقيا، فهي تشكل مصدراً لاستيراد الموارد الطبيعية وسوقاً متنامياً للصادرات والاستثمار ويفتقر الى الاستغلال الأمثل، كما يرون انها توفر للشركات الصينية فرصاً لاكتساب المزيد من الخبرة العالمية. فتعد واردات الموارد الطبيعية من المصالح الاقتصادية الكبرى للصين في افريقيا. فالعلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية تعتمد بشكل كبير على امتلاك الدول الافريقية للموارد الطبيعية وسوق لعرض البضائع الصينية على حدٍ سواء. وعليه، يمكن ان نلخص اهم المصالح الاستراتيجية والتصورات التي تحرك السياسة الصينية في افريقيا، الى مصالح اقتصادية وسياسية وامنية:^٧

المصالح الاقتصادية: الموارد الطبيعية والوصول الى الأسواق

تتضح مصالح الصين الاستثمارية في افريقيا في سياستها التجارية الأشمل الى تستند الى مبادرة "التوسع العالمي" والتي تستهدف زيادة الاستثمارات الصينية الخارجية والحصول على حصة في الأسواق، إذ تستند العلاقات الصينية

الافريقية الاقتصادية الى أسباب هيكلية راسخة لما تتمتع به افريقيا من مؤهلات التي يمكن من خلالها ان تساهم في سد الاحتياجات الصينية المتنامية من المواد الخام. وليس بمستغرب ان تشكل واردات الموارد الطبيعية الافريقية اهم جانب من للمصالح الاقتصادية بالنسبة الى الصين.

المصالح السياسية: توسيع النفوذ

تمتلك الصين أربع مصالح سياسية رئيسة في افريقيا والتي تتمثل في تعزيز صورة الصين ونفوذها على الصعيد الدولي، وعزل تايوان، والتصدي لإشكالية الأعراف الدولية، ودعم الشركاء الاقتصاديين.

ان الصين فيما يتعلق بصورتها ونفوذها، بذلت قصارى جهدها للتأكيد على قوة الصين السلمية، اما فيما يخص تايوان فإن للصين مصلحة مستمرة في عزلها سياسياً، واما على صعيد الأعراف الدولية، فقد تستفيد الصين من دعم الدول الافريقية في التصدي للسوابق التي ترى انها تشكل خطراً محلياً محتمل، فمن مصلحة بكين منع الاجماع الدولي حول مجموعة من القضايا المحلية وهي: المجتمع المدني وحقوق الانسان، التمثيل الديمقراطي وشفافية الحكومة.

وأخيراً، لبكين مصالح متنامية في الاستقرار الافريقي تتناسب مع الاستثمار الاقتصادي والسياسي المتنامي بها. فالأهداف الأكثر وضوحاً بالنسبة للصين على الشركاء الاقتصاديين في الاستثمار والتجارة، ومن المتوقع ان يزيد اهتمام بكين باستقرار الدول الافريقية الشريكة لها لتزايد الروابط الاقتصادية الصينية الافريقية.^٨

المصالح الأمنية: التصدي للتحديات

تقوم المصالح الأمنية الصينية في افريقيا على اهداف بكين الأوسع للحفاظ على حماية التنمية الاقتصادية، وزيادة النفوذ السياسي. لكن الصين لديها مصلحة امنية في افريقيا والتي تعد من اهم المصالح الأمنية المستجدة لها وهي حماية اعداد المواطنين المتزايدة، وعلى الرغم من ان بكين لم تظهر حتى الان اهتماماً كبيراً بتصدير الخدمات الأمنية بشكل مباشر، لكن قد تتغير الكيفية التي تتعامل بها بكين مع التهديدات خاصة مع استمرار نمو مصالح الصين الخارجية وتطور قدرات الجيش الصيني لتتعم الدول التي تتواجد بها الاستثمارات الصينية بالاستقرار، وبالتالي يمكن لهذه المصالح ان تؤدي بطبيعة الحال الى تصدير الخدمات الأمنية لضمان الاستقرار.

وبالإضافة الى هاتين المنطقتين هنالك منطقة ثالثة وتعد منطقة استهداف جيوبولتيكي بالنسبة الى الصين وهي تشمل اسيا، لكن ملامح الأداء السياسي الصيني يتجه نحو عالم الجنوب، وهذا ما يبرر الادبيات التي تحاكيها الصين في نظرياتها التي تستهدف التنمية ومجال الحركة في منطقة العمق الاستراتيجي، والذي تراه الصين أقرب اليها بعد تأمل دقيق في البنية الاجتماعية للنظام الدولي.

المطلب الثاني: مكانة عالم الجنوب في التفاعلات الدولية.

شكل التفاعل الدولي ميداناً خصباً للدراسة والبحث في مجال العلاقات الدولية وذلك لأنه عكس صوراً متعددة لعلاقات دولية ذات طبيعة مميزة، تبعاً للمصالح والغايات التي تنشدها الدول في تعاملاتها وعلاقاتها مع الدول

الأخرى، سواء أكانت مجاورة لها أم لديها اهتمامات مشابهةً على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري على حدٍ سواء، معتمدة بذلك على إستراتيجيات تضعها لنفسها، لتبين من خلالها الاستراتيجيات التي ستنتهجها في تفاعلاتها على المستوى الإقليمي والدولي. إذ تأخذ هذه التفاعلات شكل وطبيعة المصالح التي قد تلتقي أو تتقاطع بين الدول والتي تؤثر بشكل كبير في إنتاج الصورة النهائية لهذه التفاعلات، فعندما تلتقي هذه المصالح تنتج صورة تعاونية لتؤدي الى شراكات و تنسيق و اتفاقات على قضية معينة، أما إذا تقاطعت فأنها ستؤدي الى أن يبحث كل طرف عن تحقيق مصالحه بعيداً عن الطرف الآخر، ليؤدي هذا التقاطع الى ظهور صورتين، أولهما التنافس إذا كان هنالك إمكانية لتحقيق بعض المصالح للأطراف المتنافسة، وثانيهما الصراع لو أن أحدهما يجب أن يحقق كل أهدافه مقابل أن يخسر الطرف الآخر.

أولاً: عالم الجنوب وتنافس القوى الكبرى.

يشهد الجنوب العالمي تحولاتٍ جذرية لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي. وتتمحور أهم ملامح التحولات في الاختلافات الجوهرية التي تميز تطلعات ورؤى دول الجنوب العالمي في الشرق الأوسط، وأفريقيا، جنوب و جنوب شرقي آسيا، إلى جانب التحولات الاستراتيجية ومقاومة الانضمام لتحالفات تحت مظلة القوى العظمى. وخلقت هذه البيئة العالمية الجديدة، وصعود تأثير القوى الرئيسة في الجنوب العالمي وسعيها لتعزيز مصالحها الوطنية كأولوية استراتيجية، تعقيدات جيوسياسية واقتصادية وقيمة بالنسبة للقوى الكبرى المتنافسة على الجنوب العالمي، لنتج مقاربتين مختلفتين في سياق تنافسهما على قيادة الجنوب العالمي.^٩

تؤكد مختلف التقديرات بأن صعود الجنوب يروج له في إطار إعادة ترتيب المشهد العالمي، غير أنه يتقاطع مع محددات تصاعد الصراع على قيادة الجنوب. فمن جهة أولى، تتصاعد حدة التنافس بين هذه القوى الجنوبية على الزعامة. ومن جهة ثانية، تحول هذا الجنوب لساحة للتنافس بين القوى الدولية لتعزيز مصالحها، تحقق هذا الأمر من خلال إعادة ترتيب محاورها في مناطق التنافس، أو من خلال دعم القوى الدولية لفعاليات جنوبية دون غيرها. كما تحولت دول الجنوب لساحة من التنافس بين القوى الكبرى، وتتحدد معالم التنافس بين القوى لحسم معركة القيادة، كما تؤكد الرؤى المتباينة لهما في مقارنة القضايا الدولية والإقليمية لتتصاعد معالم التنافس بينهما.^{١٠}

عزز الصراع على مناطق النفوذ في أفريقيا والشرق الأوسط مساحات التنافس على القيادة بين هذه القوى، لتحاول الصين استغلال علاقاتها التاريخية لإرساء شراكات ممتدة بالمنطقة لترسيخ تعاونها بالمنطقة. كما تراهن باقي القوى على ذات المنطقة، لتتجسد معالم التنافس الحاد على تعزيز الحضور من جهة، ومحاولة كسب تأييدها وربح رهانات الشراكة والتعاون بينها، محددات هذا التنافس بين هذه القوى على مقعد القيادة.

إجمالاً، يتأكد بأن "الجنوب العالمي" أضحى مفهوماً محورياً في مسارات السياسات الدولية، إذ تحاول القوى الدولية كما الصاعدة استثماره من أجل حماية مصالحها أكثر من الدفاع عن مصالح وتقديرات باقي الجنوب العالمي. لذلك، يبقى السؤال هل حقا الجنوب العالمي قادر على موازنة الشمال في ظل التباين بين الرؤى والمصالح والسياسات، والتي تترجم أحيانا لصراعات بين دول الجنوب.

ثانياً: استفادة دول عالم الجنوب من التنافس بين القوى الكبرى.

تشهد دول عالم الجنوب وجوداً قوياً ومتميزاً وصل إلى درجة الاستقلال الدبلوماسي والاستراتيجي واتخاذ الطريق الوسطي لتسريع صعوده كقوة ناشئة في السياسة العالمية، مما جعل القوى الكبرى تعيد التفكير في استراتيجية التعامل معه لاستعادة العلاقات بين الشمال والجنوب.

فيشهد العالم تحولات متباينة تهدف لتأسيس نظام عالمي جديد، وهو نظام لم تستقر بعد قواعده بشكل كلي ولكنه ساهم في بروز مفهوم "الجنوب العالمي"، وما يحمله في طياته من تحالفات وتفاعلات من شأنها إنهاء ما كان يعرف بثنائية الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، والتي قامت على ثنائية قطبية استراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا، كما سينهي هذا النظام أيضاً نظرية الغرب والآخرين التي جاءت عقب انتهاء الحرب الباردة، ليصبح الحديث عن جنوب عالمي مقابل شمال عالمي، وهذا ليس بالطبع بالمفهوم الجغرافي، بل بالمفهوم التنموي والسياسي والاقتصادي الشامل، إذ أن الشرق والغرب يتنافسان على استمالة دول الجنوب العالمي التي لا تلتزم بتحالفات أو أيديولوجيات معهم.

يعتقد خبراء ومحللون أن التنافس وصراع التوقع بين القوى الكبرى في العالم خاصة الولايات المتحدة والصين سيسهمان في خلق ديناميكيات جديدة ستعكس على دول الجنوب العالمي ما يجعلها جزءاً من التحولات المتسارعة بين القوى الكبرى ويفتح لها مجالاً لتتوسع ارتباطاتها الدبلوماسية والاقتصادية. وعليه شهد الجنوب العالمي تحولات كبيرة في ميزان القوى العالمية على مدار العقد الماضي، فقد منح النفوذ المتزايد للاقتصادات الناشئة، وصعود الصين كقوة عظمى، والتوترات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، والتنافس المتزايد بين القوى العظمى هذه البلدان قوة جديدة في الساحة الدولية، واستفاد الجنوب العالمي من هذه التحولات عبر بناء تحالفات جديدة، مثل مجموعة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا في عضويتها الأولى، وتعزيز التحالفات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والسعي نحو تبني أجندة أكثر تأثيراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن الدفاع عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى رفع قضايا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، ليظهر الجنوب العالمي الذي يتضمن مجموعة واسعة من الدول التي كانت تخضع في معظمها للحكم الاستعماري في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط استعداداً متزايداً لتحدي الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل قواعد النظام العالمي.^{١١}

المبحث الثاني: ركائز الاستراتيجية الصينية لقيادة عالم الجنوب

وضع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) منذ وصوله إلى السلطة الخطوط العريضة لقيادة التقدم الاستراتيجي لدبلوماسية الصين، والتي تتركز على مجتمع مشترك للبشرية وفلسفة الحياد لتحقيق التعاون الشامل مع جميع الأطراف، ويعد التعاون مع دول الجنوب العالمي جزءاً لا يتجزأ من دبلوماسية الصين. إذ قامت الصين والتي تعتبر عضواً نموذجياً في الجنوب العالمي والتي اقامت شراكات استراتيجية شاملة مع دول الجنوب، إذ دخلت العلاقات بين الصين ودول الجنوب العالمي حقبة جديدة تجمع مزيجاً من الإطار الاقتصادي والذي يقوم على المنفعة

المشتركة والإطار السياسي القائم على إعادة تشكيل النظام العالمي نحو مستقبل مشترك وبناء مجتمع دولي يقوم على السلام الشامل والمستدام، وذلك من خلال التركيز على هوية الصين كشريك طبيعي مع دول الجنوب.

المطلب الأول: ركائز الدبلوماسية الصينية.

تتمتع الصين بنفوذ استراتيجي عالمي وسياسة خارجية مستقلة تقوم على سياسة عدم التدخل والشاركة وعدم الانحياز، وإن التاريخ المشترك بين الصين ودول الجنوب العالمي.

قامت الصين باعتبارها عضواً نموذجياً في الجنوب العالمي، بتعديل أهدافها الأساسية وتركيز علاقاتها وأولوياتها بشكل مستمر مع دول عالم الجنوب في فترات تاريخية مختلفة في الجمع ما بين التحولات في النظم العالمية والاستراتيجية الوطنية^{١٢}. فمنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية شهدت علاقاتها مع دول الجنوب العالمي عملية تنمية مشتركة من الإطار السياسي إلى الإطار الاقتصادي المتعلق بالتنمية المشتركة. فالصين تشهد تحولاً تدريجياً من حيث انتقالها من صفوف الدول الكبرى إلى صفوف الدول العظمى، لكن وبسبب البيئة المحيطة بالصين والتي تختلف اختلافاً واضحاً عن تلك التي كانت تحيط بجميع الدول الكبرى والتي نهضت على مر التاريخ، وبالتالي هنالك اختلافات بينها وبين الصين، فأصبحت الصين حاجة أن يكون لها دبلوماسية صينية موازية تدعو إلى التنمية المشتركة والمتبادلة، بمعنى أدق، فإن أعداد الصين لنظرية دبلوماسية تحقق تحولها إلى دولة عظمى يتطلب توضيح مهام المراحل المختلفة لتحقيق هذا التحول، وإذا نظرنا إلى مراحل تحقيق هذا التحول الأساسية، سنجد أنها تنقسم إلى ثلاثة مراحل تشمل التعايش السلمي، والتكافل السلمي، والتكافل المتناغم. فمنذ عام ١٩٤٩ انتهت الصين من وضع وتطوير الدبلوماسية الصينية والتي تختص بنظرية التعايش السلمي، كما أنها تقوم بوضع نظرية التكافل السلمي عن طريق تحقيق النمو الداخلي ودفع التفاعل مع الخارج وبناء مفهومًا للتكافل وغيرها من الوسائل، وفي الوقت نفسه ينبغي على الصين أن تأخذ بعين الاعتبار مهام التكافل المتناغم وذلك من خلال تعزيز التعاون مع دول العالم اجمع بما بينها الدول العظمى مما سيساعدها في الارتقاء بعلاقاتها العالمية إلى مستوى أعلى^{١٣}.

أولاً: إعادة تعيين منظومة القيم في الدبلوماسية الصينية.

تعد النظرية الدبلوماسية للتحول إلى دولة عظمى تعد مكوناً هاماً من مكونات النظريات الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية، الأمر الذي يتطلب الوصول إلى مفهوم متفق عليه للدبلوماسية الصينية تتعرف عليه دول العالم وتعترف به. فمع التحول التاريخي من بناء نظريات للثورة والحرب إلى بناء نظريات للتنمية المستدامة ينبغي على الصين التعرف من جديد على أهمية الثقافة ومنظومة القيم والأيدولوجيات الفكرية والدور الذي يلعبه كل ذلك في بناء نظرية دبلوماسية صينية، وذلك من خلال انتهاز سياسة الإصلاح والانفتاح. فالصين بدأت تمارس أدواراً لتثبت تحولها من اتخاذها مواقف محايدة إلى مراحل قد لا يجنبها من نشوب جدال أو احتدام المنافسة في رحلة تحولها من دولة كبرى إلى دولة عظمى، فالصين تطرح مبادئ ومفاهيم تتناسب مع تطورات الوضع على سبيل المثال المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وغيرها من المفاهيم، وتعكس هذه المفاهيم ومبادئها قيم الصين

وأيدولوجياتها ولكن تكمن القضية المهمة في العثور على الربط المنطقي الذي يربط هذه القيم والمفاهيم الى مكونات مهمة داخل منظومة نظرية للدبلوماسية الصينية^{١٤}.

ثانياً: سمات الدبلوماسية الصينية في الحقبة الجديدة.

ان عالم اليوم يمر بتغيرات كبرى لم يسبق لها مثيل، اذ دخلت علاقات الصين مع الجنوب العالمي عصراً جديداً، فاستطاعت الصين بقيادة شي جين بينغ الى استكشاف الطريقة التي تمكن الصين من الانسجام مع الجنوب العالمي في ظل الحقبة الجديدة التي يمر بها عالمنا اليوم. ومع صعود القوة الصينية الشاملة ونفوذها الدولي، تواجه علاقاتها مع دول الجنوب العالمي تحديات وتتناقضات معقدة في العصر الجديد، فهي لا تواجه تحديات تقليدية مثل المنافسة بين القوى العظمى والصراعات الإقليمية والمنافسة للقيادة على الجنوب العالمي فقط بل تواجه أيضاً تحديات عالمية جديدة مثل الازمات، والجريمة العابرة للحدود، وتغير المناخ، وصراعات الطاقة والتحول الرقمي^{١٥}.

قامت الصين بالتغلب على العديد من التحديات التي واجهتها في علاقاتها مع دول عالم الجنوب ومع سعيها المستمر لتعزيز هوية الصين كشريك لدول عالم الجنوب وتعزيز التعاون معها، هي التي سعت الى تنفيذها الخطوط العريضة للدبلوماسية ذات الخصائص الصينية بين الصين والجنوب العالمي في العصر الجديد. حيث ظهر جلياً ان الدبلوماسية الصينية قد توجهت خاصة بعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، اذ أكدت الصين على خاصية من خصائص دبلوماسيتها والتي تقوم على التوجه "متعدد الاتجاهات"، والتي تنعكس من خلال زيارات القيادة الصينية التي امتدت تقريباً الى قارات العالم اجمع، لتؤكد الصين من خلال هذه الزيارات الى تمسكها بالحفاظ على خصائص الدبلوماسية الصينية من خلال محافظتها على حدودها المبدئية من خلال عزمها المتزايد لحماية مصالحها الخاصة وتفعيل شروط التنمية السلمية^{١٦}.

وعليه، تميزت الدبلوماسية الصينية بخصائص وسمات مميزة مثلت عنصراً مهماً في الخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية، وتعد محاولاتهم الحديثة في العمل الدبلوماسي من أكبر دعائم الدبلوماسية العامة الصينية، لتشهد الدبلوماسية الصينية تغيرات كبيرة على مستوى المفاهيم والممارسة من خلال التعديلات الإيجابية في استراتيجياتها الخارجية بناءً على أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية. بالتالي سيساعد هذا على فهم التغيرات الجديدة في استيعاب أكبر لخصائص وسمات وتوجهات الدبلوماسية الصينية.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي.

جلبت جمهورية الصين الشعبية العالم اليها عن طريق سرعة نموها وانتشار صناعاتها، الأمر الذي جعل لها وزناً على الساحة الدولية. ويعتبر صعود قوى كبرى جديدة على المسرح العالمي واحداً من احداث قليلة يمكن ان تؤثر على شكل النظام الدولي، والصين اليوم هي اهم قوة صاعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي نتيجة لما تمتلكه الصين من وزن اقتصادي. فمعدلات النمو الصينية وتأثيرها على ميزان القوى العالمي يعد تحدي للقوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية^{١٧}.

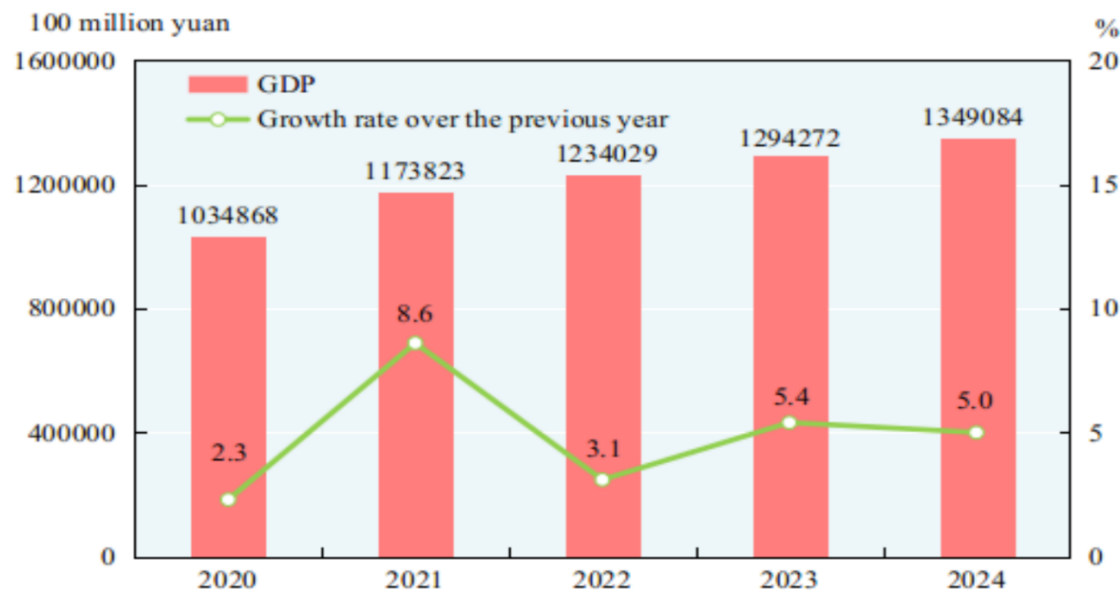
تقوم سياسة الصين الاقتصادية وما تمتلكه من قدرات ومقومات هائلة في العمل على استراتيجية توسعية ولاسيما في استثمار المشاريع الخارجية، فقد شهدت الصين في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في مقومات القوة الشاملة وخاصة في المجال الاقتصادي، ففي عام ٢٠١٣ أطلقت الصين أكبر مبادرة اقتصادية تمثلت بمبادرة الحزام والطريق والتي انضمت إليها حوالي ١٤٠ دولة.

أولاً: مقومات وقدرات الاقتصاد الصيني:

برزت الصين كقوة صاعدة جديدة على الساحة الدولية تتمتع بإمكانات كبيرة وعلى الصعد كافة خاصة في المجال الاقتصادي المتسارع، فضلاً عن مقومات وقدرات القوة الشاملة، وبذلك تضع الصين في المنظومة الدولية بوصفها قوة فاعلة ومؤثرة في مجريات الاحداث الاقتصادية والسياسية في العالم، وامكانياتها في تغيير موازين القوى في المستقبل.^{١٨}

ان التقدم الملحوظ والمتسارع للاقتصاد الصيني جاء نتيجة التخطيط الاستراتيجي والذي كان له اثراً ايجابياً في مكانة الصين في النظام الدولي، وتقف الصين في مقدمة الاقتصادات المُحرّكة للنمو العالمي، وهي قد اعتلت هذه المرتبة بفضل مقومات عديدة امتلكتها على مدار السنوات الماضية، ووفقاً للتقديرات الأولية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ ما مقداره ١٣٤,٩٠٨.٤ مليار يوان، بزيادة قدرها ٥.٠% عن العام السابق. ومن هذا الإجمالي، بلغت القيمة المضافة للصناعة الأولية ٩,١٤١.٤ مليار يوان، بزيادة قدرها ٣.٥% عن العام السابق، وبلغت القيمة المضافة للصناعة الثانوية ٤٩,٢٠٨.٧ مليار يوان، بزيادة قدرها ٥.٣%، وبلغت القيمة المضافة للصناعة الثالثة ٧٦,٥٥٨.٣ مليار يوان، بزيادة قدرها ٥.٠%. وبلغت نسبة القيمة المضافة للصناعة الأولية ٦.٨% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعة الثانوية ٣٦.٥%، ونسبة القيمة المضافة للصناعة الثالثة ٥٦.٧%. ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢.٢ نقطة مئوية، وارتفعت مساهمة تكوين رأس المال الإجمالي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١.٣ نقطة مئوية، وارتفعت مساهمة صافي صادرات السلع والخدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١.٥ نقطة مئوية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي بنسبة ٥.٣ في المائة في الربع الأول، وارتفع بنسبة ٤.٧ في المائة في الربع الثاني، و٤.٦ في المائة في الربع الثالث، و٥.٤ في المائة في الربع الرابع. بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ ٩٥٧٤٩ يواناً، بزيادة قدرها ٥.١ في المائة عن العام السابق. بلغ الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ ١٣٣٩٦٧.٢ مليار يوان، بزيادة قدرها ٥.١ في المائة عن العام السابق. بلغت إنتاجية العمل الإجمالية 173898 يواناً للفرد، بزيادة قدرها ٤.٩ في المائة عن العام السابق.^{١٩}

الشكل ١: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو ٢٠٢٠-٢٠٢٤



هذا من جانب، ومن جانب آخر اعتلت الصين هذه المكانة الاقتصادية بفضل العديد من المقومات التي امتلكتها أهمها^{٢٠}:

١- **تحقيق معدلات نمو مرتفعة:** تمكن الاقتصاد الصيني من المحافظة على معدلات نمو مرتفعة، تخطت ١٥% في بعض السنوات، وظل على ذلك على مدى عقود، ما دفعه إلى منافسة نظيره الأمريكي على صدارة الاقتصادات العالمية من حيث الحجم، بل إنه صار مرشحاً للتفوق عليه خلال سنوات معدودة.

٢- **استثمار الفوائض المالية:** لم تقتصر المقومات التي تمتع بها الاقتصاد الصيني على الحجم الكبير والنمو المرتفع فقط، بل إنه نجح في مراكمة الفوائض المالية، فصار لديه أكبر احتياطي عالمي من النقد الأجنبي، بما يتجاوز ٣ تريليونات دولار. وهذه الاحتياطات مكنته من ضخ استثمارات كبيرة في صناعاته الوطنية، فاستطاع بناء صناعات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية مقارنة بنظيرتها بالاقتصادات المتقدمة وتُعد شبكات الجيل الخامس والقطارات فائقة السرعة الصينية أمثلة على ذلك.

٣- **وجود كتلة سكانية ضخمة:** تزامن كل ذلك مع امتلاك الصين لأكبر كتلة سكانية في العالم، وهي ميزة ومقوم إضافي منح اقتصادها المزيد من الفرص لمواصلة النمو؛ كون هذا النمو يُعد مطلباً وضرورةً لتلبية حاجات كتلتها السكانية التي تتجاوز مليار وأربعمئة وثلاثة عشر مليون نسمة. وبالتالي هناك عامل مهم ساعد الاقتصاد الصيني على الاستفادة من تلك الكتلة السكانية.

٤- **التمتع بقدرات تصديرية كبيرة:** ساعدت القدرات الاقتصادية الكبيرة التي تمتع بها الاقتصاد الصيني سبباً رئيسياً في تمكينه من النمو، وهو العامل المُكون من شقين، أولهما: احتفاظ الاقتصاد الصيني بميزة نسبية مكنته

من الإنتاج في معظم الصناعات بكميات كبيرة، وبتكلفة منخفضة لا يضاهيها مثل في العالم. والشق الثاني لذلك العامل، هو الطلب العالمي الكبير والفعال على المنتجات الصينية.

ثانياً: مبادرة "الحزام والطريق الصينية" ودورها في تعزيز مكانة الصين الاقتصادية.

تعد مبادرة الحزام والطريق هي الأساس لمبادرة اقتصادية تهدف من خلالها الصين الى ربط اقتصادها مع دول أخرى عديدة عن طريق مجموعة من الطرق البرية والبحرية ونايبب النفط والغاز وخطوط الطاقة، من أجل السيطرة على اقتصاد العالم وخلق مكانة دولية لها، كذلك تهدف الصين الى احياء طريق الحرير القديم عن طريق ربطه بعدد من شبكات الطرق، فالمبادرة هي بالأساس استراتيجية تنموية طويلة الامد اطلقها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في عام ٢٠١٣ لكي تصبح هذه المبادرة هي المحرك الرئيس للسياسة الصينية على المستوى الداخلي والخارجي، وعليه تدخل المبادرة الصينية ضمن استراتيجية القوة الناعمة لتعزيز مكانتها ونفوذها في العالم وتعد المبادرة مسؤولة عن تحديد الاهداف التي تتطلع اليها الصين، وكذلك التحديات والصعوبات التي تقف عائق امام هذه المبادرة^{٢١}.

وفي هذا السياق تسعى الصين الى محاولة التغيير في نمطية النظام الدولي او على الأقل في شقة الاقتصادي، ولذلك أكد الرئيس الصيني (شين جين بينج) بالالتزام بلاده بأبرز المبادرات الاقتصادية والتجارية التي طرحتها الصين والتي تتمثل في الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ومبادرة الحزام والطريق، وهي بدورها ستسهم في تعزيز موقع الصين كقوة اقتصادية كبرى تتمتع بنفوذ واسع في اغلب مناطق العالم^{٢٢}. وفي المحصلة النهائية فأن مبادرة الحزام والطريق هي اعادة انتاج لهياكل الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى إثر ذلك تسعى بكين الى إعادة بناء النظام الإقليمي بوصفها زعيم للنظام الآسيوي ومن ثم السعي بالتوازي في بناء نظام عالمي جديد تديره الصين عبر تبني أفكار جديدة مثل (الحلم الصيني وحلم اسيا) والسياسات الجديدة مثل (الدبلوماسية الشاملة والأمن) وبما يسميه (شين جين بينج) بـ (مجتمع المصير المشترك، وبذلك فالمبادرة تعبر عن استراتيجية الصين الكبرى^{٢٣}. وعليه فأن مبادرة الحزام والطريق تعمل على تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية للصين في اسيا وافريقيا على وجه الخصوص. ولذلك عدت مبادرة الحزام والطريق مبادرة اقتصادية ذات ابعاد جيوسياسية عديدة بدءاً بالانعكاسات المتوقعة لها على موقع الصين كقوة كبرى في العالم وصولاً الى تأثيراتها المتوقعة على بنية النظام الدولي^{٢٤}.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول ان مبادرة الحزام والطريق تمثل ضرورة بالنسبة للاقتصاد الصيني من حيث كون المبادرة تساعد الصين على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، فتهدف المبادرة الى جعل اسيا واوربا فضاءً مشتركاً وان تكون الصين هي البديل عن الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال إرساء مؤسسات اقتصادية بديلة للمؤسسات القائمة عبر توظيف المبادرة لتأكيد صعود الصين كقوة دولية ومنافسة للولايات المتحدة الامريكية.

وبذلك عدت مبادرة الحزام والطريق استراتيجية بديلة لتفادي المشاكل الداخلية والصراعات التي تخوضها الصين مع محيطها الإقليمي والدولي، لتمثل المبادرة استراتيجية لتحويل مسار التوازن، بمعنى تغيير مسار الاحداث وتوجيهها

بالشكل الذي يتناسب مع استراتيجية الصين ليتم ذلك من خلال انشاء وضع استراتيجي معين يختلف عما كان عليه مسار التوازن السابق من اجل تغييره وتحويل مساره لصالحها.

المبحث الثالث: تحديات قيادة الصين لعالم الجنوب.

من المعروف ان القرن الواحد والعشرين هو قرن الزعامة الامريكية للعالم، وان الولايات المتحدة الامريكية حققت هيمنة على القرار السياسي والاقتصادي والعسكري على العالم. في حين برزت الصين كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الامريكية. كما ان أي سعي للدولة للتغيير عبر التوسع الإقليمي يكون مكلفاً وعلى هذا الأساس يكون هذا التوسع مكلفاً طالما لم تبلغ مستوى المنافع الحدية أو تتجاوزها، مع ملاحظة أنه عندما يتم الوصول إلى نقطة التوازن بين التكاليف والمنافع المترتبة على إحداث التغيير أو التوسع الإقليمي الإضافي، ومن هنا يصل (جون ميرشايمر) الى نتيجة مفادها ان الصين سوف تتصرف بنفس الطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة عبر تاريخها الطويل، إذ ستحاول الهيمنة على اقليم آسيا-الباسيفيك، ولأسباب استراتيجية سوف تسعى لتعظيم هوة القوة بينها وبين جيرانها المنافسين لها على غرار (لهند و اليابان وروسيا)، كما ستحاول بكين ان تدفع بالولايات المتحدة الامريكية خارج منطقة اسيا-الباسيفيك^{٢٥}.

وعليه يعد طموح الصين لقيادة عالم الجنوب كاستراتيجية بديلة او تكميلية لقيادة العالم مكبلة بتحديات عدة أهمها التحدي الأمريكي كون العلاقة بين كل منهما خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة أصبحت علاقة تنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بينما يشكل التحدي الثاني لزعامة الصين عالم الجنوب هي تحديات ثقافية واجتماعية خاصة وان بكين تحاول ان تقدم نفسها كبديل للنظام الأمريكي في جنوب العالم.

المطلب الأول: التحدي الأمريكي.

من المتوقع في البيئة الدولية أن تتأرجح العلاقات بين الأطراف المختلفة من حين لآخر بمقتضى تغير أهداف تلك الأطراف أو زوال دوافع إقامتها، أو كما يقول ميكافيللي "عدو اليوم قد يصبح صديق الغد، وصديق اليوم قد يصير عدو الغد". ومع تتبع تاريخ العلاقات الصينية-الامريكية نلاحظ ذلك بوضوح ان العلاقات بين وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية وعقب انتهاء مرحلة الحرب الباردة تغيرت العلاقة من حيث علاقات القوة والمصالح الاستراتيجية ، فقد تبدلت نظرة الولايات المتحدة الامريكية للصين من كونها عدو تابع للمعسكر السوفيتي الى كونها منافساً على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة وان تزامن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع نهوض الصين أعاد طرح الرؤية الامريكية القائلة ان الصين تمثل تحدياً وعدواً محتملاً، فنظرة الولايات المتحدة الى الصين على انها قوة صاعدة لها دورها الإقليمي والدولي بما سيهدد المصالح الامريكية الحيوية وامنها القومي^{٢٦}. ولذلك يظل الصعود الاقتصادي للصين مصدر قلق للولايات المتحدة الامريكية نتيجة لسعي الصين الى محاولة تغيير في نمطية النظام الدولي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية الى نظام متعدد الأقطاب تكون الصين قطباً فاعلاً فيه.

وعلى هذا الأساس ووفقاً لنظرية توازن القوى التي قدمها (أورجانبسكي) فإن وصول دولة إلى موقع القيادة في النسق الدولي يوازيه هبوط أو فقدان دولة أخرى لموقعها فيه، ومن ثم فإن من مصلحة أية دولة أن تبقى في حال من التفوق النسبي على غيرها من الدول. لذلك يمكننا القول ان هنالك توازن قوة ما قادم في الأفق، فصعود الصين واقع وحقيقة تتأكد مع الوقت وهذا ما سيعطيها سلطة في إعادة تشكيل بعض قواعد النظام الدولي او رفض بعض منه، ليذهب بذلك (جون ميرشايمر) حول مستقبل التوازن في النظام الدولي في ظل مؤشرات القوة الصينية المتنامية، ويحاجج بأن الصين ستسعى للسيطرة على آسيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها الولايات المتحدة الأمريكية على نصف الكرة الغربي، وذلك من خلال توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها بالشكل الذي يضمن لها عدم وجود قوة أخرى كبرى في محيطها الإقليمي ينافسها او يهدد طموحها، وستسعى الصين كما يصف (ميرشايمر) الى اخراج الولايات المتحدة الأمريكية خارج اسيا وتثبيت هيمنتها الإقليمية^{٢٧}. هذا الامر جعل الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة (دونالد ترامب) وإدارته الى اتخاذ قرارات وخطوات تحاول من خلالها تقويض محاولات الصين لتحقيق هدفها المتمثل بتثبيت هيمنتها الإقليمية ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها، من خلال الانسحاب من العديد من الاتفاقات والمنظمات المتعددة الأطراف مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقية باريس والاتفاق النووي الإيراني وغيرها العديد من الاتفاقات، وفرض التعريفات الجمركية عليهم وعقوبات باسم الأمن القومي، كل ذلك جاء نتيجة لأدراك الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولات الصين بإيجاد نظام عالمي بديل عن النظام الحالي والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: التحديات الثقافية والاجتماعية.

هناك مجموعة من القيم الأساسية المكونة لمنظومة الثقافة الصينية. هذه القيم تشكلت عبر آلاف السنين، ولعبت اللغة الصينية دوراً كبيراً في ضمان بقائها وانتقالها من جيل إلى آخر. وتتكون الثقافة الصينية المعاصرة من ثلاثة مصادر رئيسية: الثقافة التقليدية، والأيدولوجية الشيوعية، بجانب بعض القيم الغربية التي دخلت حديثاً على المجتمع الصيني. وتشمل الثقافة الصينية التقليدية مجموعة من المدارس الفكرية المختلفة والمتنافسة أحياناً، وتحديدًا الكونفوشيوسية، والطاوية، والبوذية، بالإضافة إلى مجموعة من الثقافات المحلية^{٢٨}. وتأتي الكونفوشيوسية في مقدمة مصادر الثقافة الصينية التقليدية، والتي لا تزال توفر الأساس لقواعد السلوك الفردي والجماعي في الصين. وتتصرف الكونفوشيوسية إلى العقيدة السلوكية والأخلاقية المستندة إلى تعاليم كونفوشيوس فيما يتعلق بالعلاقات الإنسانية، والأبنية الاجتماعية، والسلوك المثالي، وأخلاقيات العمل. وتتلخص تعاليم كونفوشيوس الأساسية في فضائل خمس، هي: الإنسانية، والبر، واللياقة، والحكمة، والإخلاص.

تؤكد الصين على ان سياستها تجاه مختلف القضايا العالمية تعتمد شعار تحقيق المنفعة والربح المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما يعد تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية يمثل الحجر الأساس لدبلوماسيتها، حيث تعمل على دفع تعاون الجنوب والجنوب، وحوار الجنوب والشمال، وتبحث عن مجالات وسبل جديدة لتفعيل التعاون مع دول عالم الجنوب على أساس المنفعة المتبادلة. كما يرى البعض أن الصين تتسم بالبرجماتية، والتي تنحي عوامل السياسة والايدولوجيا، في مقابل هيمنة الاقتصاد، والمصالح النفعية البحتة، فهي

تفكر بمنطق مصلحة صرف؛ حيث تهتم بقضايا التجارة، والاستثمار والوصول الى مصادر النفط والمواد الخام^{٢٩}. والبرجماتية ليست بالشيء المستجد ولكنه قديم فقد كانت الإمبراطورية الصينية تلجأ للموائمة مع الاستمرار بالإحساس العميق بالعلو والتفوق الصيني.

وانطلاقاً من الموقع المهم للصين داخل النظام العالمي، والتحولات الجارية المتسارعة على قمة هذا النظام، يصبح فهم الثقافة الصينية شرطاً ضرورياً ليس فقط لفهم الصين من الداخل، لكن لفهم نموذج التنمية الصينية، وفهم السلوك الخارجي للصين، بما يساهم في فهم السياسة الخارجية الصينية، وفهم النظام العالمي حالة الانتقال إلى نظام متعدد الأطراف تمثل الصين طرفاً رئيساً فيه. لكن من جانب آخر تواجه الصين مجموعة من التحديات الثقافية امام محاولاتها في التوضع بوصفها قائدة لدول الجنوب العالمي أهمها:

أولاً: التناقض بين المبادئ الحاكمة لسياسات الصين لإصلاح النظام العالمي وممارساتها الاقصائية في الداخل. وعلى سبيل المثال تدعم مبادرة الحضارة العالمية بناء نمط جديد من العلاقات الدولية يقوم على المساواة والحوار واحترام الهويات والثقافات المختلفة، لكن تعد تصرفات والممارسات الصينية تجاه اقلية الايغور المسلمة وسكان التبت وغيرهم، لا تعكس ايماناً حقيقياً بهذه المبادئ بل يصفها البعض ان بكين توظف هذه المبادرات لتقويض المبادئ الليبرالية الغربية الداعمة للنظام العالمي القائم^{٣٠}.

ثانياً: تعد الثقافة المجتمعية وأنماط الحياة المرتبطة بها، من أكثر الثقافات التي تشغل القيم والتقاليد الموروثة فيها مساحة عريضة، خاصة في ظل العزلة التي ارتبطت بالموقع الجغرافي، والصورة النمطية لدى الصينيين عن الآخر، والتي استمرت قروناً حازماً ثقافياً. ويعود الفضل في تشكيل الثقافة المجتمعية في الصين لتعاليم كونفوشيوس، والتي عملت مرشداً في سبيل استعادة الوحدة والتضامن وروح الأمة، عبر استدعاء أفضل ما في داخل الإنسان الصيني. وتتخلص إسهامات كونفوشيوس الجوهرية في إرساء قيمة احترام التجربة التاريخية، وإعلاء شأن الأخلاق، واحترام العمل والروح العملية.

ثالثاً: تجمع دول الجنوب العالمي حوالي (١٣٠) دولة على اختلافات ثقافية وحضارية عميقة مما يتطلب من الصين ان تبني خطاباً يتجاوز الإطار الصيني الضيق، مما يتطلب تجاوز الانقسامات التاريخية والهويات المحلية^{٣١}.

رابعاً: إشكالية الخطاب الصيني، على الرغم من ان الخطاب الصيني يركز على المصلحة المشتركة لكنه قد ينظر اليه من بعض الدول على انه موجه لخدمة المصالح الصينية فقط، هذا الامر قد تحدي للصين ولذلك ان نجاح الصين مرهون بقدرتها على تقديم رؤية ثقافية توازن بين الهوية الصينية والاحتياجات المحلية للدول الأخرى^{٣٢}.

في الخلاصة، تحتاج الصين الى محاولات لإعادة صياغة ادواتها الثقافية والاجتماعية لتعكس تنوع الجنوب العالمي، مع تجنب اسقاط النموذج الصيني كحل وحيد وهو ما يتطلب مرونة في الخطاب ومبادرات تعاونية حقيقية بين الصين وبين دول عالم الجنوب.

الخاتمة:

تفكر الصين بطريقة جدية في اعتبارات النظام الدولي، فضلاً عن ادراكها على ان الدول الأخرى تملك مصالح عميقة داخل النظام من الصعب تجاوزها، لذلك اخذت الصين على عاتقها التعامل مع الدول الأخرى وفقاً لمعطيات اقتصادية دون تأجيج هواجس الدول الأمنية والعسكرية. فالعلاقات التي كونتها الصين في افريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط كانت ضمن التبادلات التجارية والمدلولات الأخرى التي تتصل بالاقتصاد. لكن باستثناء منطقة بحر الصين الجنوبي وذلك لاعتبارات جيوبوليتيكية قائمة على أساس فرض القوة بحكم الجوار الجغرافي ومنطق فراغ القوة الذي يسمح للصين باتباع سياسات مختلفة تجاه المنطقة.

وعليه، تتسم المقاربة الصينية تجاه دول الجنوب العالمي بسياسة القوى العظمى، بالنظر إلى القوة العسكرية والاقتصادية والنفوذ العالمي الذي نجحت الصين في بنائه منذ عصر الإصلاح والانفتاح في أواخر سبعينيات القرن الماضي. ويكمن فهدف الصين الاستراتيجي في إصلاح المؤسسات التعددية والقيم والمبادئ والأعراف الحاكمة للنظام الليبرالي العالمي القائم عبر تقديم بدائل بخصائص صينية وذلك من خلال طرح مبادرات كمبادرة الحزام والطريق، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية، وتعزيز رؤيتها "لمستقبل مشترك للبشرية"، وهي بذلك تحاول من تعظيم نفوذ الصين واحتلال مكانتها كونها قوة عظمى مكافئة للولايات المتحدة الأمريكية. دون ان تسمح لقوى صاعدة أخرى من احتلال مكانة مماثلة لها، لكونها ترغب في التحول الى قائد الجنوب العالمي.

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالآتي:

١-تشكل مناطق عالم الجنوب حلقة جغرافية ذات تقارب من حيث المشاكل الاقتصادية والقيم السياسية والاجتماعية. ففي عالم الجنوب هنالك توصيف للفروقات مع عالم الشمال وقيم متشابهة بشأن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاوربية.

٢-تفكر الصين بطريقة جدية في اعتبارات النظام الدولي فضلاً عن انها تدرك ان القوى الأخرى لديها مصالح عميقة داخل النظام من الصعب تجاوزها دون مواجهة.

٣-خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٢٠ بدأت الصين ان تفكر بجدية بمشروع قيادة عالم الجنوب، لكن اتبعت معايير جديدة قائمة على أساس الانجذابات لسياسات التحديث التي عملت عليها الصين.

٤-ان الصين عملت على جاذبيتها الاقتصادية للعمل في عالم الجنوب، واتجهت الى تحقيق معايير جديدة تنطبق عليها سمات الدولة القائد، بالتالي حققت الصين معايير في مجال التعليم والاعلام والاتصالات وهذا ما يجعلها مرشحة لقيادة عالم الجنوب باعتبارها المنطقة التي تستهدفها في استراتيجيتها.

الهوامش:

- ^١ علي فارس حميد، الصين وعالم الجنوب قيادة واعية في مجال جيوبولتيكي مترابط، مركز البين للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص ٧.
- ^٢ المصدر نفسه.
- ^٣ اندرو سكوبيل وعليرظا نادر، الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، وعلى الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1229/RAND_RR1229z1.arabic.pdf
- ^٤ جون ب. الترمان وجون و. غارفر، المثلث الحيوي: الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، ٢٠٠٨، ص ٧.
- ^٥ جينغ دونغ يوان وعلاء ترتير، سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط في زمن الحروب، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤، وعلى الموقع:
https://mecouncil.org/ar/blog_posts
- ^٦ مصطفى جالي، الصين غي إفريقيا: تحقيق غايات القارة ام البحث عن المصالح الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، وعلى الموقع:
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085>
- ^٧ لويد ثرول، توسيع العلاقات الصينية الافريقية التداعيات على الامن القومي الأمريكي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٥، ص ٩.
- ^٨ Ely Ratner, "The Emergent Security Threats Reshaping Chinas Rise," The Washington Quarterly, vol.34, No.1, 2011.
- ^٩ التنافس الصيني - الهندي على قيادة الجنوب العالمي: التداعيات على دول الخليج، وحدة الدراسات الاسيوية، مركز الامارات للسياسات، ١١ يناير ٢٠٢٤، وعلى الموقع:
<https://epc.ae/ar/details/featured/altanafus-alsiyni-walhindi-ala-qiadat-aljanub-alealami-altadaeiat-ala-dual-alkhalij>
- ^{١٠} احمد صليحي، صعود الجنوب العالمي والصراع على القيادة، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، وعلى الموقع:
<https://www.geeska.com/ar/swd-aljnw-b-alalmy-walsra-ly-alqyadt>
- ^{١١} ماتياس سبكتور، ترجمة: نهى مصطفى، الجنوب العالمي يعيد صياغة القواعد الدولية، ٢٩ يناير ٢٠٢٥، وعلى الموقع:
<https://www.omandaily.om/ampArticle/1172186>
- ^{١٢} هند المحلى سلطان، ركائز الدبلوماسية الصينية تجاه الجنوب العالمي في " الحقبة الجديدة"، مركز رة للدراسات الاستراتيجية، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤.
- ^{١٣} يانغ جيه ميان، حول اعداد نظرية دبلوماسية تهدف الى تحول الصين الى دولة عظمى، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، تحرير: جانغ يون لينغ، ترجمة: ايه محمد الغازي، سلسلة "قراءات صينية"، دار صفصافة للنشر، مصر، ٢٠١٧، ط١، ص ١٠.
- ^{١٤} يانغ جيه ميان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.
- ^{١٥} هند المحلى سلطان، مصدر سبق ذكره.
- ^{١٦} جين تسان رونغ وانغ خاو، المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني والمفاهيم والخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية، لحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، تحرير: جانغ يون لينغ، ترجمة: ايه محمد الغازي، سلسلة "قراءات صينية"، دار صفصافة للنشر، مصر، ٢٠١٧، ط١، ص ١٤٩.

- ^{١٧} ابن عائشة محمد الأمين، الصين: هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-المانيا، ط ١، ٢٠٢٠، ص ٣.
- ^{١٨} زيدون سلمان محمد، حميد شهاب احمد، الاقتصاد الصيني ودوره في التجارة الدولية (دراسة في دور ميناء كوانغ)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٠، ٢٠٢٠، ص ١٤.
- ^{١٩} البيان الإحصائي لجمهورية الصين الشعبية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لعام ٢٠٢٤، المكتب الوطني للإحصاء في الصين، ٢٨ فبراير ٢٠٢٥.
- ^{٢٠} علي صلاح، المسار المزدوج: كيف تفكر الصين في تجاوز أزماتها الاقتصادية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣، وعلى الموقع: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/8549>
- ^{٢١} احسان داوود خضر، مبادرة الحزام والطريق وأثرها في التوازنات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ط ١، ٢٠٢٤، ص ٤.
- ^{٢٢} صفاء صابر خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجاً، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٣، ٢٠٢٢، ص ٦٧.
- ^{٢٣} احمد عبد الجبار عبد الله، القطبية الاقتصادية الدولية بين كتلتين (الصين والولايات المتحدة): رؤية مستقبلية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٧٦، ٢٠٢٤، ص ٤١٢.
- ^{٢٤} مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، تحرير: علي صلاح، تقرير المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٢٦، ٢٠١٨، ص ١١.
- ^{٢٥} جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد لماذا لن يكون صعود الصين صعوداً سلمياً، مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٤، ٢٠١٩، ص ١٢٨.
- ^{٢٦} صفاء خليفة محمين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجاً (٢٠١٣-٢٠٢١)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، العدد ١٣، ٢٠٢٢، ص ١٧٧.
- ^{٢٧} مجموعة مؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨، ص ١٥٢.
- ^{٢٨} الثقافة الصينية المكونات الداخلية والانعكاسات الخارجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢.
- ^{٢٩} شريفه فاضل محمد بلاط، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الأفريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٠، ٢٠٢١، ص ١٨٤.
- ^{٣٠} التنافس الصيني- الهندي على قيادة الجنوب العالمي: التداعيات على دول الخليج، مركز الامارات للسياسات، وحدة الدراسات الآسيوية، ٢٠٢٤، ص ٦.
- ^{٣١} هند المحلى سلطان، ركائز الدبلوماسية الصينية تجاه الجنوب العالمي في الحقبة الجديدة، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤.
- ^{٣٢} حقبة جديدة لدبلوماسية القوى الكبرى ذات الخصائص الصينية، ٢٠٢٤، وعلى الموقع: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-11/01/content_749961.htm